

كلمة الدكتور الطيب شريف
الأمين العام
لمنظمة الطيران المدني الدولي
أمام المؤتمر الدولي الثاني لأمن الطيران المدني العربي
(جدة، ٢٦ إلى ٢٨/٣/٢٠٠٧)



- حضرة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان ولي العهد، ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام في المملكة العربية السعودية،
- صاحب المعالي المهندس عبدالله بن محمد نور رحيمي، رئيس الهيئة العامة للطيران المدني بالمملكة العربية السعودية،
- صاحب السعادة محمد العليج، مدير عام الهيئة العربية للطيران المدني،
- حضرات المندوبين الموقرين والضيوف الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني ويسعدني أن ألتقي بكم اليوم، وأود في البداية أن أعرب عن عظيم تقديري وجل احترامي لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان ولي العهد ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام في المملكة العربية السعودية، فقد تفضل سموه برعاية هذا المؤتمر الدولي الثاني لأمن الطيران المدني العربي، ويسعدني أن أقدم شكري إلى معالي المهندس عبدالله بن محمد نور رحيمي، رئيس الهيئة العامة للطيران المدني في المملكة العربية السعودية، على تنظيم هذا المؤتمر المهم للغاية ودعوتي لحضوره والمشاركة فيه.

إن هذا المؤتمر الثاني يتصف بأهمية خاصة لأنه يبرز الجهود الإقليمية في المنطقة العربية للتصدي لتحديات أمن الطيران. وكان المؤتمر الأول قد عقد في السنة الماضية في أبوظبي، بالتعاون بين منظمة الطيران المدني الدولي والهيئة العامة للطيران المدني في الإمارات العربية المتحدة والهيئة العربية للطيران المدني، وبمساندة وتعاون عدة هيئات إقليمية ودول أعضاء في منظمنا الدولية. وينبغي أن نحافظ على استمرار هذه المبادرة، لأنها تضمن التخطيط الرسمي للتغلب على التحديات الأمنية وإزالة الأخطار التي تهدد الطيران المدني في العالم. وهذه المبادرة تتصف بأهمية خاصة لأنها تساعد على جعل أهداف وأنشطة الدول الأعضاء في الهيئة العربية للطيران المدني أقرب ما تكون لأهداف وأنشطة مجتمع أمن الطيران الدولي.

إننا نعرف جميعاً أن قطاع النقل الجوي دافع للتنمية الاقتصادية، وحافز للأعمال التجارية والسياحة، ووسيلة للتنمية الاجتماعية والثقافية في العالم أجمع. والركيزة الأساسية لصحة ونمو هذا القطاع في مختلف أنحاء العالم هي أمن الطيران. ولعل أكبر دليل على ذلك أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي أوقعت بالولايات المتحدة في مأساة لا تتسى وأوقعت بصناعات الجو والفضاء في دوامة لعدة سنوات، لأن الإرهابيين استخدموا الطائرات كأسلحة تدمير.

لقد تبين أيضاً أن الطيران، بحكم طبيعته، أصبح وسيلة جذابة لشن الهجمات الإرهابية، فهو قطاع مثير لاهتمام الناس والإعلام، وهو في الوقت ذاته أشد القطاعات عرضة للتهديد. فما أن تسترخي التدابير الأمنية في بعض أجزاء العالم، يسهل على الإرهابيين الصعود على متن الطائرات والهجوم بها على أي هدف مهما كان بعيداً. وكلنا يعلم أن المطارات أماكن مفتوحة للجمهور وتشكل هدفاً سهلاً. فالهجوم مثلاً على تجهيزات الاتصال بالأقمار الصناعية التي توجه نظم الملاحة الجوية معناه تعريض أرواح المسافرين في الجو والناس على الأرض في الوقت نفسه للخطر في عدة أماكن. هذا فضلاً عن أن هذه الأخطار تنتقل بسرعة من جزء إلى آخر في العالم بدون سابق إنذار.

في ظل هذه التحديات سارع المجتمع الدولي إلى التقدم بخطوات ملحوظة — بقيادة منظمنا الدولية وبالتعاون العالمي — صوب احتواء الأعمال الارهابية التي تستهدف الطيران المدني. وكان عزمنا القوي على ضمان أعلى مستويات أمن الطيران واضحا منذ افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العمومية للايكاو، التي انعقدت بعد أسبوعين من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وحضرها عدد قياسي قدره ١١٣٠ مشاركا من ١٦٩ دولة متعاقدة و٣٢ منظمة دولية معنية بالطيران المدني. وبادرت منظمنا إلى اتخاذ الإجراءات فورا، ومن بينها مراجعة أحكام الأمن المقررة في الملحق السابع عشر باتفاقية الطيران المدني الدولي التي تمثل دستور الايكاو. وقد صدر هذا الملحق السابع عشر بعنوان "الأمن" لحماية الطيران المدني من أفعال التدخل غير المشروع.

دعت تلك الجمعية العمومية أيضا إلى عقد المؤتمر الوزاري رفيع المستوى لأمن الطيران في فبراير ٢٠٠٢، ووضعت له هدفا عاما هو: منع التدخل غير المشروع في الطيران المدني، وإحياء ثقة الجمهور في السفر الجوي، والنهوض بصحة صناعة النقل الجوي.

حضر ذلك المؤتمر التاريخي مشاركون من ١٥٤ دولة و٢٤ منظمة دولية. وأيد ذلك المؤتمر بالإجماع خطة عمل الايكاو لتعزيز أمن الطيران، التي اعتمدها مجلس الايكاو في وقت لاحق.

من بين العناصر المهمة في هذه الخطة أخص بالذكر "البرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران" الذي يشمل تقييم حالة أمن الطيران بصفة منتظمة وإلزامية ومنهجية ومنسقة في جميع الدول المتعاقدة لدى الايكاو وعددها ١٩٠ دولة، وتحديد الثغرات التي تشوب تنفيذ قواعد الأمن الدولية التي أصدرتها الايكاو، وسد هذه الثغرات. وبدأ هذا البرنامج العالمي في نوفمبر ٢٠٠٢، وتم التدقيق بموجبه حتى الآن في ١٥٩ دولة. وساعد هذا البرنامج مجتمع الطيران العالمي على تحديد مستوى التزام الدول بأحكام الملحق السابع عشر، بل وساعد أيضا الدول نفسها على تحديد الثغرات وسدها وتهيئة الأرضية اللازمة لوضع بنية أساسية رسمية أقوى لأمن الطيران، ومن هذا المنطلق أنشأت الايكاو "برنامج المساعدات الإنمائية المنسقة".

إن نجاح هذه الخطة يرتبط بعامل حيوي هو التكافل بين "البرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران" الذي ذكرته للتو، وآلية الايكاو لأمن الطيران، وبرنامج المساعدات الإنمائية المنسقة، ومشاريع التعاون الفني، لأن هذا التكامل هو الذي يتيح لنا مساعدة الدول على الامتثال لأحكام الملحق السابع عشر، وذلك بإجراء التقييم الفني لمدى الامتثال، وتقديم التدريب والمساعدات المباشرة إلى الدول. وهذه المساعدات تعني إعداد برامج قياسية للتدريب على أمن الطيران، والاستعانة بشبكة عالمية تتكون من ستة عشر مركزا للتدريب على أمن الطيران، وتقديم المساعدات الفورية من أجل سد الثغرات المستعجلة. وتقدم الايكاو مساعدات أطول أجلا من خلال مشاريع التعاون الفني لصالح الدول التي تنفذ خطط الإجراءات التصحيحية في مجال أمن الطيران، ولا سيما الدول التي تعوزها الموارد البشرية أو المالية. لذلك فإن التنسيق بين "البرنامج العالمي لتدقيق الأمن" و"برنامج المساعدات الإنمائية المنسقة" ومشاريع التعاون الفني أمر لا غنى عنه ويقتضي اتباع نهج متماسك ومنطقي لتعزيز كل عنصر من عناصر عملية الأمن، من بدء التدقيق إلى تنفيذ التدابير التصحيحية وإنشاء المؤسسات.

أما على الأجل الأطول فسنركز على ثلاثة مجالات حرجة في الاستراتيجية العالمية.

المجال الأول هو تقييم الأخطار الجديدة والناشئة التي تهدد الطيران المدني تقييما دقيقا حتى يتسنى الشروع في اتخاذ التدابير اللازمة لوقاية المطارات والطائرات ومراقبة الحركة الجوية.

المجال الثاني هو الرصد المستمر والتحسين الدائب للإجراءات الأمنية الراهنة حتى تتناسب مع مستوى الخطر، واضعين نصب أعيننا العناصر الاستراتيجية الثلاثة التي ذكرتها من قبل، ألا وهي منع ومكافحة واستئصال الإرهاب الذي يستهدف الطيران المدني، وإحياء ثقة الجمهور في السفر الجوي، والنهوض بصحة صناعة النقل الجوي.

المجال الثالث هو سرعة إنهاء إجراءات الركاب في المطارات مع المحافظة في الوقت ذاته على أعلى مستويات الأمن. ولما كانت الحركة الجوية تزداد نموا باستمرار في أنحاء العالم، فلا بد من أن تكون هذه الإجراءات فعالة ومنسقة دوليا ومنفذة بطريقة تراعي راحة المسافرين وكفاءة نقل البضائع.

إن تحديات الأمن لها بُعد قانوني أيضا يحتاج الى دراسة عن كثب. وقد أنشأت الإيكاو على مر السنين نظاما قانونيا دوليا لكيلا تصبح المجالات الجوية عرضة لأفعال التدخل غير المشروع. ومع ذلك فإن التهديدات الجديدة - مثل تلك التي حدثت في ١١ سبتمبر - كشفت النقاب عن ثغرات ونواقص في الاتفاقيات الدولية لقانون الجو، وأصبحت الحاجة ملحة إلى التحسب للهجمات المدمرة التي يحتمل أن تستخدم المواد البكتيرية أو الكيميائية بل والنوية أيضا، فضلا عن الهجمات الالكترونية أو الاعتداءات التي تستخدم الكمبيوتر ضد شبكات مراقبة الحركة الجوية أو الطائرات. ولذلك فإن الاتفاقيات التي ترمي إلى قمع الهجمات الانتحارية على الطيران المدني لن تفيد في منع الانتحاريين من شن هجماتهم إلا إذا فُرضت جزاءات جسيمة على من ينظمون الأعمال الإرهابية أو يحرصون عليها أو يحفزونها أو يمولونها أو من يوفرهم الملاذ للإرهابيين.

إننا لا ندخر جهدا في عملنا الدولي على استئصال الإرهاب الذي يهدد الطيران المدني، وسنواصل الاسترشاد في هذا العمل بالإعلان الذي أصدره المؤتمر الوزاري رفيع المستوى لأمن الطيران في سنة ٢٠٠٢، لأنه احتوى المبادئ الأساسية، وأهمها ما يلي:

- ١- إن السلامة والأمن ركيزتان أساسيتان لكي يسافر الناس بطريق الجو. لأن ما من أحد يود أن يسافر على طائرة غير مأمونة، أو عبر أجواء غير مأمونة، أو أن يهبط في مطارات غير مأمونة.
- ٢- إن الدولة هي المسؤولة أولا وأخيرا عن أمن وسلامة الطيران المدني، بصرف النظر عما إذا كانت الحكومة أو هيئة مستقلة أو شركة خاصة هي التي تشغل خدمات الطيران.
- ٣- إن اتباع نهج موحد وعالمي أمر أساسي، لأن نظام النقل الجوي العالمي - مثله كمثل السلسلة - تقاس قوته بقوة أضعف حلقة فيه. ولذلك فإن الدول تتحمل مسؤولية جماعية بالإضافة إلى مسؤوليتها الفردية.
- ٤- يجب تنفيذ التدابير الأمنية بطريقة موضوعية وبدون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الجنسية.

أود أن أؤكد لكم في الختام أن الطيران المدني أصبح سمة لا غنى عنها من سمات مجتمعنا العالمي اليوم. وما أن تتعرض سلامة هذا النظام العالمي للتهديد، وما أن تنقوض الثقة فيه، يجب أن نجتمع قواما ونتحد، لأن أعداءنا يتصرفون بالعنف والمراوغة وقادرون على جلب الخراب والدمار، وهذه أمور تستدعي أن يتصدى لها مجتمعنا العالمي بكل ما أوتي من جهد وموارد للسيطرة على الموقف.